تونس يوم الثلاثاء ٢٢ ذي الحجة ١٣٤٠ — ثمن العدد ٢٠ صانتيما — الموافق ١٥ اوت سنة ١٩٢٢ — عدد ٤٠ السنة الاولى

الاشتراك

عن سنة ٢٠ فرنكا

عن نصف سنة ١٢ فرنكا

لا ترسل الجريدة الا لمن يدفع معلوم الاشتراك معجلا

# البرهان

جريدة حرة سياسية اقتصادية ادبية اسبوعية

"EL-BOURHAN"

Journal hebdomadaire, indépendant, politique, économique et littéraire

المكاتبات

يجب ان تعنون باسم ادارة جريدة «البرهان» بشارع باب الجزيرة عدد ١١ بتونس

العنوان التلغرافي : البرهان . بتونس

المدير السياسي : حسن قلاتي

Directeur politique: Hassan GUELLATY. — Première Année. — Numéro 40 — Mardi 15 Août 1922

## المسالة التونسية

### الاصلاحات الجديدة

لم تكد تبرز الاوامر العلية المؤسسة للاصلاحات الجديدة والمعتبرة قانونا اساسيا لاجراء سياسة التشريك الحقيقي بين العنصرين الحامي والمحتمي حتى علا ضجيج زعماء الضلال واشتد صراخ الصحافة المستاجرة وكان يوم ظهورها عليهم يوما عصيبا استعدوا فيه للبكاء والنحيب لا لكون هذه الاوامر تكفلت بغير الذاتية التونسية وادماجها بالعنصر الفرنسوي كما يزعمون بل لكون هاته الاوامر ابطلت مزاعمهم وقضت على تدجيلهم واباطيلهم واظهار اكاذيبهم ومفترياتهم اذ طالما موهوا على الشعب واوهموه ان الفكر العام بفرنسا يحبذ مطالبهم ويؤيد برنامجهم وان رؤساء الاحزاب السياسية بدار الندوة على وفاق تام معهم في الاقتراع على انجاز مطالبهم وقد تمكنوا بهاته المزاعم من توظيف الاتاوة على البسطاء الذين وثقوا باقوالهم الزائفة وسهل عليهم جباية الاموال من البله والمغفلين لتصرف في قضاء شهواتهم الحيوانية او تكتنز على حسابهم في صناديق البنوك

ولما ظهرت هاته الاوامر القاتلة لاطماعهم الدنية كان من المعقول ان يتلقوها بالبكاء والعويل واقامة المآتم والجلوس للتعزية حزنا على ضياع تلك الاموال التي اخترعوا الف حيلة لابتزازها من جيوب العامة

وهاهم اليوم يتخبطون تخبط الدابة عند خروج الروح ومفارقة الحياة ولا نلبث ان نراها جيفا نتنة وقد اسرعت مصلحة الصحة بدفنهم في مقابر النسيان حتى لا يتسمم الهواء بتلك العفونة القذرة

وجدير بتلك الصحافة المبتذلة ان تسود عنا وينها وتلطم وجهها اسفا على تلك الجراية التي كانت تتقاضاها وترتكب لاجلها كل منكر وقبيح

واما اولئك البغاة الذين عولوا على الطيران الى عاصمة فرنسا للاشتغال بالمساله التونسية كما يدعون (طريقة مبتكرة للنهب والسلب) فقد سقط في ايديهم وخاب املهم واستحكم النحس بمساعيهم فقرنت بالخيبة والخجل ولم يتوفقوا كسابقيهم الذين اسعفهم الحظ وامتلات جيوبهم بهاته الواسطة على حساب الخزينة الدستورية فقد تكلف سفر احدهم واقامته بباريس بضعة ايام بستة آلاف فرنك دفعت له سرا بدون استشارة اعضاء اللجنة المركزية بل بدون اعلام احد من افرادها بذلك السفر ولا بفائدته وقد رجع هذا المامور السامي مبتهجا برحلته ومعددا الفوائد المليئة التي نجحت على يده بواسطة هذا السفر الوجيز ومترنما بقول الشنفرى

فايمت نسوانا وايتمت الدة

وعدت كما ابديت والليل اليل

فهل نعجب اذا نراهم اليوم ينوحون ويتوجعون لهول هاته الصاعقة التي نزلت على رؤسهم او ان نراهم يبدلون الكلم عن مواضعه ويعكسون غرض هاته الاوامر فيصفونها بالالحاق المقنع وبالخطوات الشاسعة الى الوراء لاثارة عواطف الشعب حتى ينحاز الى جهتهم ويدر عليهم من مقتصداته ما يكفي لمقاومة هاته الاصلاحات بل بما يفي بمصاريف الاهل والعيال حتى يكونوا في مامن من الفقر الذي يهددهم الآن بعد ان تخلصوا من وطاته الشديدة ببركة هاته الحيل الدستورية

فماذا يرجى من اناس اتخذوا الكذب شعارا فالتحفوا بالعار وتسربلوا بالفضيحة وانكروا البديهي واختلقوا المعدوم فحسبنا ان نزدري بهاته السخافة ونذرهم في طغيانهم يعمهون

تعال ايها القارئ الكريم نجل الفكر في مشروع م لوسيان سان ونتامل بامعان فيما جاء بهاته الاوامر الدستورية المرتكزة على النظام الديمقراطي المؤسس سياسة التشريك ليتمكن التونسي من رفع صوته والاعراب عن احتياجه وما ينقصه من مصالحه الذاتية بواسطة الوزارة الاهلية وبواسطة نواب منتخبين ومختارين براي الامة وانتخابها

تجرد ايها المطالع عن التعصب الاعمى ولا تجعل لتلك الاراجيف عليك سبيلا وانظر الى المشروع بعين الحكمة والدراية ولا تكن تحت تاثير الشهوات وهيجان الاحساس فاذا درستها وانت بهاته الصفة تبين لك الحقيقة في اكمل مظاهرها فتجد بها محاسن تستحق الشكر والثناء كما تجد بها نقصا وخللا يجب انتقاده والاحتجاج عليه ولكن انتقادك بالمجاملة والمفاهمة الحسنة لا برنة العداء ولا بنغمة التحرش والعناد

### الاصلاحات الادارية

صدرت ثلاثة اوامر علية الامر الاول في الغاء الكتابة العامة واسناد ما كان لنظرها الى مدير الداخلية والى مدير العدلية

والامر الثاني في تاسيس ادارة الداخلية وجعل مقرها بدار الباي وتعيين مامورية مدير الداخلية التي يقوم بها بمشاركة الوزير الاكبر وكيفية تسمية المدير الخ

والامر الثالث يتعلق بتاسيس ادارة العدلية وتحديد مامورية مديرها التي يقوم بها بمشاركة وزير العدلية الخ

ولما ظهرت هاته الاوامر الثلاثة التي اوجدت امرين مهمين جدا وهما فصل العدلية تماما عن الادارة الداخلية وهو ما يعبر عنه بفصل السلط وتشريك الوزيرين مشاركة فعلية في العمل وازالة ذلك الاستبداد الذي كان للكتابة العامة قبلا فكان حقا على الشعب ان يبتهج لهذا الاصلاح المفيد ولكن ابالسة الضلال حاولوا ان يقلبوا الحقيقة فزعموا ان هاته الاوامر هي عبارة عن الالحاق المقنع وادعوا انها حصرت السلطة الدولية في شخص المقيم العام وبذلك قد سلبت المملكة الذاتية الوطنية وادمجتها في الفرنسية هاته مزاعمهم التي افرغوا فيها مجهوداتهم ولا ادري من اين اخذوا ذلك ام كيف استنبطوا من هاته الاوامر وهي خالية من هاته المطاعن

لم يتعرض الطاعنون لفصل من فصول هاته الاوامر فشرحوا نصه وعبارته واستخرجوا منه ما يدعون ليمكن لنا اليوم ان نناقشهم في ذلك الفهم ولكنهم ادعوا مجرد دعوى خالية عن الحجة والبرهان ثم زعموا ان الوزيرين صارا الآن حسبهما وضع العلامة عن الاوامر والقرارات التي استاثر بها المديران وهو كذب محض وعكس للقضية عكسا مستويا لان الذي يضع العلامة هو المدير لا الوزير كما هو صريح الاوامر وقد اقتضت الاوامر ايجاد التشريك بين المدير والوزير تشريكا فعليا بدون ان يستاثر احدهما على الآخر كما هو منطوق الفصل ٢ والفصل ٥ من كل من الامرين العليين

ولمزيد الايضاح نشرح لك ايها المطالع الحالة القديمة والتغييرات التي حدثت بمقتضى هاته الاوامر الجديدة في سنة ١٨٨٣ وقعت معاهدة بين فرنسا وسمو الباي يعبر عنها بمعاهدة المرسى فاقتضت تاسيس الارشاد لحكومة الباي ووضع المراقبة الفرنسوية على عموم الادارة التونسية ومعنى الارشاد ان فرنسا تعرض على سمو الباي صور الاصلاحات والتاسيسات الادارية والسياسية التي تعتبرها نافعة ومفيدة لتقدم البلاد ونجاحها ورقيها في طرق الحضارة والمدنية والتزم سمو الباي باجراء ما يقع عرضه عليه من هذا القبيل ومعنى المراقبة هي انتصاب مامورين فرنسويين لمراقبة اجراء تلك الاصلاحات وانتظام سيرها طبق الاوامر العلية الصادرة بشانها وجريا على هذه القاعدة فقد تاسست المراقبات المدنية بازاء العمال وتاسست الكتابة العامة بازاء الوزارة الكبرى

تاسست الكتابة العامة بالامر العلي المؤرخ في ٤ فيفري سنة ١٨٨٣ وانتخب م بومبار بواسطة السفارة لهاته الوظيفة وسمي بامر علي

واقتضت هاته المامورية شمول نظرها لجميع الادارات التونسية ولكن لطول الزمان اخذ نفوذ الكتابة العامة يضعف شيئا فشيئا بالنسبة الى الادارات الاخرى ويستقل مديروها بالنفوذ في مخصصات اداراتهم وبقدر ما حصل لها من الضعف بالنسبة الى هاته الادارات توسعت في محيط الادارة الاهلية الشاملة للامور الادارية والعدلية فتصرفت الكتابة العامة وحدها بدون معقب وبقي الوزيران عزلا بدون عمل وحسبهما سد الفراغ المتخلل بين الصفوف اثناء الاحتفالات الرسمية

فانذعرت الامة من هذا العمل وعدوه غير لائق بكرامة الشعب وانتقدوا الكتابة العامة انتقادا مرا وطلبوا ان يكون لرجال دولتنا شركة في الاعمال الدولية مع زملائهم الفرنسويين كما يكون للامة صوت مسموع بواسطة نواب منتخبين من عامة افرادها ينوبون عنهم في رفع ذلك الصوت بشركة نواب الجالية الفرنسوية

وخلاصة الامر ان الامة متفقة على طلب اجراء العمل بسياسة التشريك كل فيما يخصه ويتعلق به وهي مطالب عادلة لم يكن القصد منها الا اصلاح ما اختل من امورنا لاننا اعرف بمواقع الاصلاح واهدى سبيلا

وقد وعدتنا فرنسا على لسان رجال دولتها باتخاذ التشريك اساسا تنبني عليه جميع النظامات الدولية وقد برزت هاته الاوامر بمساعي م سيو لوسيان سان بعد ان قضى في تحريرها وضبطها مدة مديدة وارتحل من اجلها الى باريس للدفاع عنها ضد المعترضين والمعرضين لها حتى نجحت مساعيه وقبل مشروعه بالمراجع العالية افيجدر بنا الآن ان نرفضها بتاتا وندعي انها مكيدة وشرك نصب لنا لنقع في احبولته وما هي الا عنوان الالحاق وسلب القومية التونسية

نعم ان هاته الاوامر ليست هي الغاية المطلوبة ولكنها خطوة اولى وبدؤ اذا عرفنا طرق الاستفادة منها كانت احسن وسيلة الى بلوغ المرام

وها نحن قد شرحنا لك ما تضمنته الاوامر الثلاثة التي اقتضت بفصل العدلية تماما وتحريرها من كل سلطة ادارية وتشريك الوزيرين مع المديرين في العمل ذلك هو منطوق هاته الاوامر

نعم اننا نحبذها بالنسبة الى لفظها وعبارتها ونحفظ لنا الحق في انتقادها عند التطبيق فاذا وقع تنفيذها طبق نصوصها فذلك هو المطلوب واذا رأينا الوزيرين منكمشين بمكتبهما ولاحول لهما ولا قوة كان لنا الحق في انتقاد ذلك واقامة النكير على هذا العمل سواء كان لقصور او تقصير من جهة وزرائنا ام كانا مرغمين عن ذلك بحكم السلطة والقوة وفي كلتا الحالتين لا يسعهما الا الاستقالة والخروج من المسؤولية

وايضا فان سياسة التشريك قد تحققت بهاته الاوامر بالنسبة الى الادارتين الداخلية والعدلية وهناك ادارات اخرى وهي الفلاحة والمالية والمعارف والاشغال والبوسطة وجريا على قاعدة التشريك يجب ان يجعل لها وزراء اهليون يشتركون مع مديريها بالعمل ويحضرون بجلسات مجلس الوزراء ليقع تناسب العدد في الاصوات ولا يكون الوزيران الموجودان الآن غرباء بين اولئك الذوات المتعددة

وقد تلخص من هذا البحث ان هاته الاوامر تأسست على مبدأ سلوك سياسة التشريك بين العنصرين وخولت لوزرائنا حق المشاركة الفعلية بالداخلية والعدلية غير اننا نطالب ان يقع تعميم سلوك هاته السياسة في بقية الادارات الدولية وان يقع تنفيذ هاته الاوامر طبق نصوصها حتى لا تبقى حبرا على ورق

واما ما يرمونها به من المطاعن الكاذبة فهي مردودة في نحور اصحابها اذ لا اثر لتلك المطاعن بهاته الاوامر وانما اختلقوها للفائدة التي سبق شرحها فكن ايها الشعب على حذر من فئة لا تقصد بك خيرا وان غرضها من هذا التلبيس ايهامك انها تسعى لصالحك وانها قادرة على افادتك تعدك بالاماني الكاذبة زخرفا من القول وزورا وهي على يقين من رفض طلباتها المشطة وانما يسعون لفائدتهم الشخصية وما ضرهم ان حصلوا عليها ان يحيق بنا جميعا سوء ما كانوا يمكرون ولا يحيق المكر السيء الا باهله وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون

البقية تاتي

## حول الاصلاحات الجديدة

تسرع افراد منا بالحكم على الاصلاحات الجديدة قبل التروي وامعان النظر فيها شان المتطفلين على السياسة الذين لم تحنكهم التجارب وذهبوا انها اعطيت عوض الدستور الذي كنا ولا زلنا ننشده ونسعى وراء الحصول عليه واخذوا يكررون ان اهل السياسة لعبوا بهم دورا معتبرا وموهوا عليهم واستنبطوا لهم هذه الاصلاحات التي هي في الحقيقة ذر رماد في الاعين الى آخر ما شاهدناه اخيرا في بعض الصحف التي لا فكر لاصحابها وتتلقى ارشاداتها من اناس عرف الخاص والعام الاسباب التي تحركهم

ولو درس هؤلاء المشروع من غير تعرض وصدعت جرائدهم براي كهذا لقلنا انهم اجتهدوا وان الحركة التي قاموا بها نتيجة هذا الاجتهاد الذي لا يلام صاحبه اصاب ام اخطأ ولايقنا انهم بمجرد التفاهم معهم والتامل الكافي مما اسرعوا الى انتقاده يرجعون الى الحقيقة ويوقفون تيار حركة لا تجلب للبلاد الا الاخطار

ولكن بالاسف فان القائمين بهذه الحركة كانوا مدفوعين بتيار الاغراض وبذلك اقاموا حولهم جدارا وانزووا وراءه ولم يتركوا منفذا لمن يخطر بباله التفاهم معهم بحيث لم يبق لنا سوى الاستمرار على العمل وهو والحق يقال قد اصبح صعبا لجبرنا على تخصيص جانب معتبر من مجهوداتنا لتفنيد الحجج التي لا زال الطائشون يقيمونها لاضدادنا بعد ما سكتت السنتهم امام تضحيات الشعب اثناء الحرب الاخيرة ثم رجعوا بسبب الحركة العدوانية التي قام بها بعض المتطفلين على السياسة ولم يدركوا عاقبتها الوخيمة

فاصبح واجبنا اقامة الدليل للشعب انه مغرور ومقاد الى ما فيه ضرره والقسم الذي يساعدنا من الشعب الفرنساوي ان القائمين بهذه الحركة يعملون تحت تاثير مغرضين وهم اقلية مهملة لا يؤاخذ الشعب المضطهد بما ارتكبه ولا تحمل عليه مسؤولية تهودهم ثم الاستمرار على طلب تطبيق برنامجنا السياسي المعروف المضمن في اول عدد من هذه الجريدة والذي يعرفه الخاص والعام ولا فائدة في تكراره وهو العمل مع العنصر الفرنساوي في دائرة الحماية وتوسيع نطاقها الى ان نجتاز مرحلة بعد اخرى جميع العقبات الحائلة بيننا وبين الحياة الدستورية الراقية

لاننا اذا سلكنا طريقة اخرى نكون قد اضعنا بقية العنصر الفرنساوي فينا وافهمناه اننا غير قابلين لسياسة المشاركة واننا نعمل لصالحنا ضد مصالحه وبمجرد ما نقيم له الدليل على ذلك يتباعد عنا ولا يرى طريقة لحفظ حقوقه ومصالحه الا في الالحاق والقضاء على قوميتنا .

فلو شهدنا من هؤلاء انهم يريدون الالحاق ( الانقاع ) وانهم سلكوا طريقة التشويش لنيل هذه الغاية لقلنا انها طريقة من الطرق ومذهب سياسي من المذاهب نقاومه اذا رايناه مخالفا لمشربنا ومضرا بمصالحنا وكذلك لو شاهدنا منهم انهم يريدون الاستقلال المطلق وصرحوا بذلك لعرفنا حقيقة مبداهم ومرماهم ولوجب علينا احترام اجتهادهم ولكنهم بعد تصريحهم انهم يريدون سياسة المشاركة ويرمون بالخيانة كل من وافقهم عليها وبعد ما يجزمون بان اوامر شهر جويليه ليست بالدستور المنشود تتضارب قرائحهم ويصوبون سهام الانتقاد نحو من يجاريهم في هذا الفهم

صدرت هذه الاوامر فاخذنا في التامل فيها من غير تعصب ولا تحيز كاننا اجانب عن هذه البلاد اننا لندرس حياته ونبرهن على وجوب تعديلها لتكون حياته آخذة في سيرها الطبيعي من غير تعطيل ضرورة ان التجرد عن الاغراض هو الذي يترك العقل يفحص ويحكم من غير تاثير عليه وبذلك حججنا ويوثر عمن نخاطبهم ونستخدمهم ليساعدونا على نيل رغائبنا بخلاف اذا تظاهرنا بالتحيز وتركنا البحث الرصين على العقول واخذنا في الاهتمام وصرف الاوقات لتلفيق حجج الخيالات لنكون قد اضعنا نصرة كل نصير ومساعدة كل مساعد وقلبنا احبابنا اعداء ودعمناهم صفوف مقاومينا

كل يعلم مطالبنا التي تحوم حول تشريكنا مشاركة فعلية في العمل ومراقبة الميزانية قلبا وصرفا ومسؤولية الحكومة مسؤولية ادارية امام مجلس معين بالانتخاب العام الصحيح

وبعد ما حررنا برنامج رغائبنا الذي تقتضيه الحالة الاقتصادية والازمات الناشئة عن سوء تصرف الادارة وعدم تشريك الشعب في شؤون بلاده وفقدان هيئات لها النفوذ الكافي للدفاع على حقوقه وتعلن باحتياجاته وتناظر بين هذه الحالة التعسة وما يوجد من النظامات الاقتصادية بالبلاد الاروبية

ونبدي الاسف لعدم وجود من يعرف هذه وراء الانهاض بالشعب من هذه الوجهة بواسطة تاسيسات اقتصادية يديرها مخلصون

فعرفت الحكومة هذه الاحتياجات وادركت في آن واحد عجز الطبقة المسيرة على القيام بهذه الحركة خصوصا لما شاهدت منها سهولة الانقياد الى بعض الدجالين بمجرد ما يضربون على الاوتار الحساسة وانحيادها عن طريق الصواب المؤدي الى الانهاض الحقيقي وادمانها على السراب من غير التفات الى عواقب الامور .

ولما ادركت هذا العجز بادرت بتمكين السواد من التاسيسات الاقتصادية المحتاج اليها والتي كون مثلها غيره من تلقاء نفسه كالمجرتين الزراعية والتجارية ومجالس الاعمال والجهات التي اتى بها امر جويليه المنصرم

فالتاسيسات الاقتصادية التي كان للشعب ان يحدث مثلها لو وجد فيه رجال من اهل المقدرة والاخلاص لم يتول عليهم حب النفس والمطامع الشخصية بادرت الحكومة بادخالها ولما ادخلتها هاجت بلابل المغرضين وساروا ينتقدونها قبل درسها ويفندون الشعب انها لانها ليست بالدستور المنتظر .....

ولما قلنا انها تاسيسات اقتصادية لا تخلو من المنفعة للشعب قاموا وقعدوا وصرخوا بالخيانة هذا وشأن معوم على غاية الوفاق مصرحين بانها غير الدستور الذي كنا ولا زلنا نطلبه بل انه نظام جديد اتى لتمكين الشعب الذي كان وجوده مجهولا الا عند اداء الضرائب الثقيلة والخدمة في الجندية من هيئات انتخابية تبحث على مصالحه وتشخص احتياجاته بواسطة مجالس الاعمال ومجالس الجهات المعينة اعضاؤها بالانتخاب الحر وتدريبه على قواعد الحياة الاجتماعية التي كان يجهلها تماما

نعم ليس هذا بالدستور الذي كنا شرعنا لم من مرة في البرهان وغيره وارسلت لاجله الوفود وحررنا في شانه النشريات المكملة ولم يدع واحد منا انه الدستور ولم نزعم قط انه يجب الاستغناء به وكيف نزعم ذلك ونحن نصرح بانه ليس بالدستور الذي نطلبه ؟

بقي المجلس الكبير الذي عوض المجلس الشوري والذي لم يات طبق مرغوبنا ولو ان دائرة ماموريته اوسع من دائرة سلفه .. فالمانع من التامل من اماكن الضعف منه والمطالبة بتنقيح نظامه الى ان يبلغ الى الغاية المطلوبة التي يرمي اليها ابناء الشعب ويسعى وراءها كل وطني لا تحركه الا المصلحة العامة ؟ فالمانع من شكر الذين مكنونا من التاسيسات الاقتصادية التي اقمنا الدليل على احتياجنا اليها لننهض بواسطتها اقتصاديا حيث لا انهاض للشعوب الا اذا تحسنت حياتها الاقتصادية واوجدت النهضة الاقتصادية مجالا للمعنويات التي لا يفكر فيها الشعب ما دام في ضنك وضيق عيش

نعم لا يروق للذين تعودوا بالصيد في المياه المعكرة ان تحصر مطالب الشعب في دائرة محدودة وتوجه لنحو جهة معينة كتنقيح نظام المجلس الكبير وتصييره على قاعدة التساوي بين نواب العنصرين مع توسيع نطاق ماموريته ولا يلذ لهم عيش اذا عرف الشعب الى اين هو قاصد ولا تستقر لهم راحة اذا اتضحت الامور واضطروا الى اتباع برنامج سياسي معروف بل مناقبهم الشخصية تقضي عليهم بان تكون هناك على الدوام والاستمرار « مطالب شرعية امام حكومة تعاكسها مع شرذمة قليلة مركبة من خونة تساعد الحكومة على غيها وتقاوم الشعب في رغائبه

لان مصالحهم في بقاء الشعب محتارا في امره متخوفا على مستقبله متهما المخلصين له متمسكا باذيال الذين وضعوا امام مخيلته حالة لم يكن في امكانهم ايصاله اليها ولم يستبطلوها الا ليكونوا زعماء الابدين ويا ان هذا الشعب او تمهر النبهاء منه غير متدرب على السياسة لم تكن له ملكة التمييز بين الممكن وغيره حتى يفرق بين الدجالين واصحاب المخيلة المتسعة والذين يدركون حقائق الامور وياتونها من ابوابها ولكن سبق في الاولين قوله تعالى « ولا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس »

محمد نعمان

## رسالة

ورد علينا المكتوب الآتي من مكاتبنا بالقيروان في الاصلاحات الاخيرة وما حررت في شانها الصحافة التونسية :

اطلعت كما اطلع غيري على الاوامر التي صدرت في الاصلاحات وبقيت اترقب باشتياق ما تنشره في شانها الصحف العربية لاقابل الراي الذي تبديه فيها مع ما يتراءى لي ولدائرة اصدقائي وقلت في نفسي انها مناسبة معتبرة لصحافتنا لتظهر بمظهر الكمال وتقف اصحابها موقف الرجال ازاء هذا الحادث السياسي حتى يضطر اضدادنا الى الاذعان بانه يوجد بين صفوفنا قادة مدربون ونخبة عارفة بمصالحنا وقادرة على المناضلة عليها

اول شيء شاهدته وتاسفت له الاسراع في نقد الاصلاحات في مدة وجيزة لا تكفي لمطالعتها ودرسها درسا محكما حتى انه حصل لي الشك من كون المنتقدين طالعوها وفهموها كما يلزم وبينما انا في حيرة من امري اذ بلغني انه ورد من تونس الى ما يسمونه بالشعبة الدستورية ببلادنا المركبة من افراد قلائل غالبهم من اهل الغايات صورة تلغراف الى باريس باسم هذه الشعبة يتضمن الاعتراض على الاوامر ويحكم عليها بانها مخالفة لما كنا نترجاه ومضرة بمصالحنا فاسرع المخاطبون بارسالها من غير ادنى بحث فيها ولا في الموضوع المحررة لاجله فقلت وقتئذ ان هؤلاء مسيرون لا مخيرون وانهم يتلقون شبه اوامر فيمتثلونها من غير تصرف كآلة عمياء تحركها يد العامل . ثم وردت علينا جريدة البرهان بحقيقة الامر واسكنت ما كان في ضمائرنا واقامت لنا الدليل على بطلان دعوى صحافة الدستوريين وبهتانهم خصوصا لما عجز واعجزا مشينا على الاتيان بادنى حجة مما كانوا يزعمون

طالعنا جرائدهم بامعان ولم نجد فيها سوى اتهام الحزب الاصلاحي ورمي زعمائه بالخيانة والادعاء من كون الاصلاحات الجديدة « خطوات الى الوراء » و « الحاق مقنع » من غير ادنى استدلال على ذلك . كنا نومل ان نرى اصحاب اقلامهم يوضحون لنا اوجه انتقاداتهم بواسطة نصوص الاوامر لنرجع الى الحقيقة ان كنا غالطين . ولكن بعد مطالعة المقالات الطويلة المملوءة بالمفردات الرنانة والجمل المزركشة لم تبق في اذهاننا الا صدى رنين هذه الجمل والمفردات عوض الحقائق المؤثرة على النفوس التي يذعن اليها العقل ويسلمها من غير جدال فادركنا المضرة التي ستلحقنا من سلوك هذه السياسة السقيمة ولذلك نرجو من جريدة البرهان ابلاغ اصواتنا الى الفكر العام ليفرق بين الشعب وهؤلاء الافراد الذين لا يعرفون الى اين يسوقونه بتسميم عقله وانهاضه غير الواقع ورميه امام المخاوف والاهوال مدفوعين بتيار المصالح الشخصية والمنافع الذاتية

والذين لم يدخلوا معمعة السياسة الا لاجل الدريهمات التي يقتنصونها من جيوب البله والمغفلين

ثم الحقيقة التي لا يختلف فيها اثنان هي التي اصدع بها البرهان من كون الاصلاحات الجديدة ليست بالدستور المنشود ولا بالنيابة المالية الجزائرية بل انها نظام اقتصادي مكن الشعب من النظر في بعض مصالحه الاقتصادية والبحث فيها مع الحكومة واستلفات انظارها الى ما هو محتاج اليه من هذه الوجهة . فلذلك كانت خطوات الى الامام لا الى الوراء . فيلزم حينئذ المخلصين للشعب الذين لا تحركهم الاغراض ان يصرحوا له بغاية الحرية ان ما اتت به اوامر شهر جويلية في صالحه لا في مضرته كما تزعم صحف الدستور . هناك اشياء كثيرة لم يوافق عليها البرهان ووعد بانتقادها انتقادا مبنيا على العقل والاحتجاج الصحيح الذي لا يترك في ذهن الحكومة شائبة التعصب والمؤمل انكم اذا سلكتم هذه الطريقة المثلى تجدون عند الحكومة اذنا صاغية لتدخل في النصوص التي تشيرون عليها التنقيح الذي من شانه تصييرها ضامنة لانهاض الشعب انهاضا محسوسا .

واما الحكم على كامل اوامر الاصلاحات انها مضرة بالشعب وهو الذي شاهدناه في صحافة الدستور فانه فضلا عن كونه مخالفا للحقيقة فانه لربما يعتبر نتيجة حركة عدوانية قائم بها افراد يعملون في خفاء ويحركون صحفا لا رأي ولا قيمة لاصحابها سلموها بايدي هؤلاء المغرضين ينشرون فيها ما تبديه لهم اغراضهم وتمليه عليهم مصالحهم الذاتية وحينئذ مصلحة الشعب والنخبة الصادقة في التباعد من اصحاب هذه الحركة المضرة حتى لا تحمل علينا مسؤولية اعمالهم ولا نرمى بما يرميهم به الفكر العام من التدجيل والاكاذيب والتهم الباطلة شان الذين وضعوا وراء ظهورهم المصلحة العامة وعوضوها بمصلحتهم الذاتية

# ارشاد ضال

## الى حكم الهلال

اكتب بمداد الاسف على غربة العلم واهله واشتغال المنتسبين اليه بالخوض فيما لا يعنيهم واثارة الفتن النائمة واذكاء جمرة الشقاق فيما جعله الله سهلا يسيرا دعا اليه فراغ العقول من الحقائق والعلم الصحيح وجهل كبير بسر التشريع الالاهي

كانت بلادنا في مأمن من التجاسر الفعلي في المسائل الدينية وكان حدث الاهلة قاصرا على القول في الاندية لا يتجاوزه الى غيره عادة من قديم وشنشنة اعرفها من اخزم

اما وقد سقطت شرارة فقد تجاوزت من حيز القول الى الفعل وحدث في مدينة صفاقس وامتد الى غيرها حادث في شان رؤية هلال شوال كاد يفضي الى فتنة عظيمة لولا ان قيض الله لاطفائها عقلاء القوم

ثم ما اكتفى الكافي ذلك حتى زاد في الطين بلة وفي الفتنة التهابا فحرر سؤالا واذاعه على السنة الصحف التي يرى حرمة مطالعتها . وحيث يئس شيطانه ان تتابعه ايمة العلم ورجال الفتوى اختار توجيه سؤاله الى شخصين لا يعرفان احدهما لم يحصل على شهادة علمية وثانيهما متطوع حال دونه ودون العلم ازمنة شغلته فيها خدمة المخزن

و ورط المسؤولين في الجواب وكان السائل قصد بهذا كله اظهار الفخفخة الفارغة او بابا من ابواب الارتزاق والا فاي داع يدعوه الى ذلك والبلاد بحمد الله آهلة بالاعلام . ثم انه ان كان يرى تهمة دونها في العلم حتى يسألها فما وجه تصديه بعد ذلك للذب عنها لما ظهر خطأها خطأ صريحا حيث انها منصوص عليها بعينها في كتب الفقه حسبما بينه من فند قولها في جريدة الزهرة على ان مثل هاته الواقعة قد تكرر وألفت فيها الرسائل في القديم والحديث فقد الف في مثل واقعة الحال سنة ١٢٤٠ العلامة الشيخ ابن عابدين الحنفي رسالة سماها ( تنبيه الغافل والوسنان على احكام هلال رمضان) حكى فيها اجماع علماء المذاهب الاربعة على الغاء رؤية النهار سواء كانت قبل الشروق او بعده او بعد الزوال كما وقع نظيرها في عهد قضاء المنعمين الشيخ سيدي محمد البحري والشيخ سيدي محمد الطاهر ابن عاشور الاول ولم ير اهل العلم ذلك موجبا لتكذيب الرؤية

وفي عام ١٣٢٥ تجدد نزولها وكثر اللغط في شانها فالف فيها العلامة الكبير المنعم الشيخ سيدي محمد النجار المفتي المالكي رسالة تكشف الغطا وتميز الصواب من الخطا سماها (تحرير المقال في احكام رؤية الهلال) حرر فيها بالانقال الصائبة المرمى عدم الاعتداد بالرؤية صباحا وانها غير مكذبة للرؤية التي وقعت مساء وهذا على فرض صحة الرؤية نهارا وسلامتها من القدح عند الحاكم الشرعي اما اذا لم ترفع للحاكم اصلا ولا وقع اداء شهودها لديه فهي في حكم العدم كما لا يخفى اذ لا تعارض بين موجود ومعدوم لان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا والالغاء فيها بين على ان شهودها لو رفعوا الى القاضي لما قبل منهم اذ لا يرفع القاضي على شهود في امر لا يترتب عليه حكم . والذي يكشف عن وجه المسالة اللثام ان يقال :

من المقرر في الشريعة السمحة ان الصوم عبادة موقتة بشهر وهو رمضان وطريق ثبوت هذا الشهر لم تتركه الشريعة بل تولت بيانه بقول النبي صلى الله عليه وسلم الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين فانحصر الطريق الشرعي في امرين رؤية الهلال عند غروب شمس يوم تسعة وعشرين واكمال ثلاثين عند اختفائه وغير هذين الطريقين لا يعتبر شرعا كما صرح به الايمة منهم ابن العربي في الاحكام . واتفق علماء الاسلام من لدن الصحابة الى الآن على انه لا التفات الى قول المنجمين وانه اذا غم الهلال يكمل الشهر ثلاثين وانه لا التفات الى حساب المنجمين ولا تقاديرهم قال القرافي في الفرق ١٠٢ لم يجعل الله حساب مطالع الاهلة سببا للصوم مثل ما جعل حساب درجات سير الشمس اوقاتا للصلوات حيث قال تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس بل ناط ذلك برؤية الهلال ولذلك قال صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته قال سند من اصحابنا فلو كان الامام يرى الحساب فاثبت الهلال به لم يتبع لاجماع السلف على خلافه فاذا لم تحصل الرؤية لم يحصل السبب الشرعي فلا يثبت الحكم

هذا واتفق الفقهاء على انه لا التفات الى رؤية الهلال صبيحة يوم تسعة وعشرين وان ذلك لا يعد مانعا ولا مكذبا لرؤية من شهد برؤيته عند غروب يوم تسعة وعشرين قال ابن العربي لان هذا كله من البناء على حساب المنجمين وهو ملغى شرعا اه وهذا لا يقتضي بطلان الحساب في نفسه فان الالغاء غير الابطال وكم لذلك من نظائر يعلمها المرتاضون بالشريعة واسرارها

وكذلك اتفق الفقهاء في المذاهب الاربعة انه لا التفات الى رؤيته صباح يوم ثلاثين اذا ثبتت الشهادة شرعا برؤيته يوم التاسع والعشرين وهي صورة الحال وموضوع الرسالتين والتي زعم الفتيان المغروران ومعضدهما انها تثبت كون ذلك اليوم من رمضان .

قال الرهوني نقلا عن ابن يونس اذا رئي الهلال نهارا يوم ثلاثين من شعبان او من رمضان فهو للقابلة سواء رئي قبل الزوال او بعده . قال عمر رضي الله عنه فيما رواه مالك رحمه الله : ان الاهلة بعضها اكبر من بعض فاذا رايتم الهلال اي نهارا فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا الا ان يشهد رجلان انها اهلاه بالامس اه فقول عمر رضي الله عنه الا ان يشهد رجلان انها اهلاه دليل واضح على ان رؤيته نهارا لا تعارض شهادة الرجلين فضلا عن ستة رجال

ومن المعلوم ان رؤيته قبل طلوع الشمس هي من رؤيته نهارا قبل الزوال اذ النهار في اصطلاح الفقهاء والشريعة من الفجر الى الغروب

فمن حاول ان يفرق بين رؤيته قبل الشروق ورؤيته بعده فقد تنكب الصراط السوي على انه مستند في كونها موجبة لتكذيب الرؤية الى قواعد الحساب النجومي ولا شك ان رؤيته بعد الشروق او بعد الزوال اشد عند اهل هذا الفن في الاستحالة من رؤيته قبل الشروق لانها بعد طلوع الشمس تدل على شدة قوة نور الهلال وكبره فما اجدره في هذه الحالة بقولهم يهرف بما لا يعرف فاذ هو يابى ان يقلد ايمة الدين من الصحابة والمهتدين ثم هو يتأفف تقليد قواعد فلكية ما كان له بها من علم هو ولا مقتاد ولكنهم سمعوا الناس يقولون شيئا فقالوه

ودونك ايها الناظر محل الحاجة من الرسالتين المار ذكرهما . قال الشيخ بن عابدين بعدما حرر قول الفقهاء ورؤيته نهارا للقابلة بما جلبه من نقول كتب المذاهب وهذا كله عند عدم رؤيته ليلا اما اذا رئي ليلا قبل رؤيته نهارا فشهد به شهود عند الحاكم فلا شك ولا شبهة لعاقل فضلا عن فاضل ان المعتبر ما شهد به الشهود في الليلة الماضية الى ان قال واذا كان المعتبر رؤيته ليلا وثبت ذلك بالشهادة المزكاة لدى نائب مولانا قاضي القضاة فاخبر احد انه رآه قبل الزوال او بعده لا يلتفت اليه من وجوه احدها ان هذه شهادة على الرؤية في غير وقتها والسابقة في وقتها : ثانيها ان هذه الشهادة لو فرض معارضتها للشهادة السابقة قدمت السابقة لاتصال القضاء بها : ثالثها ان هذه الشهادة على نفي كون ذلك اليوم من رمضان والسابقة شهادة على اثباته كيف ولا معارضة لها بوجه اه محل الحاجة ثم قال فهذه نصوص كتب المذاهب الاربعة ناطقة بان رؤيته نهارا لا توجب صوما ولا تبيح فطرا وان المعتبر رؤيته ليلا فمن خالف ذلك فقد خالف الاجماع اه وقال في تحرير المقال : قد اتضح مما تقدم ان ما نقل عن اهل خشله ومن انتظم في سلكهم لم يصل عندنا الى مرتبة الشهادة الشرعية وعلى فرض بلوغه اليها فهو ليس بحجة قاطعة عند الفقهاء على كذب شهود رؤية الهلال ليلة الاثنين ولو سلم فنقول ان الشهادة برؤيته بالليل ارجح من الشهادة برؤيته بالنهار فتقدم ولا التفات الى كثرة العدد او الاعدلية في نازلة الحال وانها ليست من مسالة الانتصاب لاختبار حال الشهود هل كذبوا ام لا اه

وفي حاشية ابن عابدين على الدر المختار ما نصه

وشمل قولهم لا عبرة برؤيته نهارا ما اذا رئي يوم التاسع والعشرين قبل الشمس ثم رئي ليلة الثلاثين بعد الغروب وشهدت بينة شرعية بذلك فان الحاكم يحكم برؤيته ليلا كما هو نص الحديث ولا يلتفت الى قول المنجمين انه لا تمكن رؤيته صباحا ثم مساء في يوم واحد كما قدمناه عن فتاوي الشمس الرملي الشافعي

وكذا لو ثبت رؤيته ليلا ثم زعم زاعم انه رآه صبيحتها فان القاضي لا يلتفت الى كلامه كيف وقد صرحت ايمة المذاهب الاربعة بان الصحيح انه لا عبرة برؤيته نهارا وانما المعتبر رؤيته ليلا وانه لا عبرة بقول المنجمين

ومن عجائب الدهر ما وقع في زماننا سنة ١٢٤٠ اربعين بعد المائتين والالف وهو انه ثبت رمضان تلك السنة ليلة الاثنين الثالثة لتسع وعشرين من شعبان بشهادة جماعة رأوه من منارة جامع دمشق وكانت السماء مغيمة فاثبت القاضي الشهر بشهادتهم فزعم بعض الشافعية ان هذا الاثبات خالف العقل وانه غير صحيح لانه اخبره بعض الناس بانه رأى الهلال نهار الاثنين المذكور ثم تعاهد مع جماعة من اهل مذهبه على نقض هذا الحكم فلم يقدروا واوقعوا التشكيك في قلوب العوام ثم صاموا يوم العيد حتى خطأهم بعض علمائهم واظهر لهم النقول الصريحة من مذهبهم

فاعتذر بعضهم بانهم فعلوا كذلك مراعاة لمذهب الحنابلة وان الحنفية لم يفهموا مذهبهم

ولا يخفى ان هذا العذر اقبح من الذنب فان فيه الافتراء على ايمة الدين لترويج الخطأ الصريح اه

وبعد هذا كله فلم جاز عند هذين المغرورين تكذيب شهادة الذين رأوا الهلال غروب يوم تسعة وعشرين ولم يجز تكذيب من زعم انه رآه صبيحة يوم ثلاثين لولا ان ذلك ينم عن سوء طوية لا سيما وقد قيل انها احبولة نصبت لهذا الدجال باتفاق مع بعض المنتسبين اليه ليضل الناس بغير علم . ودعوى انه لم ير في الليلة بعده ساقطة في نظر الشرع لا يلتفت اليها ذو تحصيل

وعليه فمن واجب هذا السائل والمسؤولين التاب مما اقترفاه لان السائل كان عليه ان يسأل عن ما يجهله من دينه مشاهير اهل العلم دون من هو دون رتبة الافتاء بمراحل

فربك قل لي ما هي قيمة هذين المسؤولين في العلوم وما هي الشهادة التي حصلاها فان احدهما طال في ارض الخمول ما عرف الناس ولا عرفوه وثانيهما وان حصل على شهادة التطويع في ازمنة مضت ثم شغلته بعد ذلك شواغل . وعملت في افساد معلوماته عوامل . ( جمع عامل ) وقد نص شهاب الدين القرافي في فروقه ان مثل هذين يحرم عليهما الافتاء وهما قد تصديا للافتاء في مسالة مسطورة بما املاه عليهما الهوى ومن اضل ممن اتبع هواه

وكيف يسوغ لهما الافتاء في مسالة دينية واهل الفتوى بحمد الله موجودون والافتاء العلني محجور على غير بني اولاد الامير تلك المرتبة العالية فمن حق هذين المفتيين ان يؤدبا على هذا التجاسر الديني والقانوني

وملخص الاوهام التي عرضت وان افتاء في هذه المسالة اربعة الوهم الاول توهم ان الاحكام الفلكية والحسابات النجومية تؤثر على الرؤية الشرعية وهذا مردود بالاجماع على انا لو تنازلنا فجعلناها قطعية فهي من القطعي الغير المعتبر كما نص عليه القرافي في الفروق وله نظائر

الوهم الثاني توهم ان الشهادة المستفيضة تكذب مع نص الفقهاء على انها لا تكذب وعدد الستة من عدد الاستفاضة اذ الاستفاضة ما زاد على الاربعة

الوهم الثالث توهم ان الاستحالة الفلكية خاصة برؤية الهلال قبل الشروق

الوهم الرابع توهم ان الاراجيف والاخبار الغير المستكملة لشروط الشهادة المؤداة المزكاة تعارض الشهادة الصحيحة

ومن جهل هذا الكافي انه ساق كلام بداية المجتهد وفيه شواهد لرد معتقده وهو لا يدري ذلك فهو كالباحث على حتفه بظلفه فان قول صاحب البداية واذا رئي في سائر اوقات النهار اعني اول ما رئي فمذهب الجمهور ان القمر في اول النهار الخ دليل على ان محل الخلاف هو وقت النهار كله والنهار في اصطلاح الشرع من الفجر الى الغروب فان الفقهاء يقولون من افطر في نهار رمضان فعليه القضاء ولا يريدون ما بعد طلوع الشمس وكذا قول البداية وسبب اختلافهم ترك اعتبار التجربة فيما سبيله التجربة والرجوع الى الاخبار الخ . اليس هو صريحا في ان هذه الامور التجريبية الراجعة لمطالع الاهلة لا اعتداد بها عند علماء الفقه وانما الخلاف الواقع بينهم مبني على الخلاف في الآثار الواردة وقد صححوا منها خبر عمر رضي الله عنه الذي قصر الاعتبار على رؤية الرجلين مساء واما ما روي عنه غير ذلك فهو مردود كما بينه ابن العربي والرهوني وغيرهما وان اجمله صاحب البداية وفي هذا القدر من التنبيه على خطأ اصحاب الاوهام كفاية .

اما الحكم على شهود الرؤية بانهم شهود سوء فهو من التسلط والعبث بكرامة المسلم وعرضه يخشى على من ارتكب ذلك ان تصيبه دائرة السوء . وما يدريه بان في هؤلاء الشهود من هو اركى عند الله شهادة واقرب اليه زلفى لولا ان ذلك من اتباع الهوى « هي الاهواء تفعل ماتشاء »

ثم انا نستمنح العذر من الناظرين في اعمال القلم في مثل هذه المسائل التي ربما يعد الخوض فيها من اللغو والحديث المعاد ضرورة انها مسالة مفروغ منها لانه دفعنا لذلك ما احدث من التشويش في هذه المسالة الدينية الواضحة . والتصدي للتكلم فيها ممن لا يعرف له في حمى العلم مناخ ولا زاويه . والا فنحن في حاجة الى طرق المواضيع الهامة وتمحيص ما هو الحق فيها ولكن :

متى يبلغ البنيان يوما تمامه
اذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

زيتوني

# خواطر

طلب منا كثير من قرائنا ان نستانف نشر الخواطر التي امتاز بتحريرها رفيقنا صفي الدين احمد والتي احرزت على استحسان الادباء لما اتصفت به من حسن التعبير و مزج الانتقاد بالفكاهة حتى شبهها بعضهم بالمقامات . ولكن رغما عن شدة رغبة ذلك الرفيق في ارضاء قرائنا فانه يرى نفسه مجبورا على ابقاء قلمه في غمده موقتا نظرا لكثرة اشغاله و ضيق اوقاته ولذا انا بني عنه في القيام بهاته المهمة مؤملا ان اكون نعم الخلف لخير سلف واني وان كنت فاقدا لمقدرته الادبية ومعدما قريحته الانتقادية ولكنني سأجد بحول الله احسن معين على القيام بهاته المأمورية في اخلاصي لحزبي العزيز وكذلك في غباوة التعليين وعثراتهم معتمدا على حلم القراء الكرام اذ لا يخفى عليهم ان لكل قادم دهشة

ب . ل

* * *

### فيما يتعلق بالاصلاحات

نشرت رصيفتنا جريدة ( الوزير ) الغراء فصلا مسهبا في انتقاد الاصلاحات الجديدة ابى فيه صاحبه ذو الباع الطويل في صنع الاحذية (عربي وسوري للرجال والنساء والاولاد ) على درر انتقادية وملاحظات راشقة نرى من واجبنا استلفات النظر اليها كي لا يحرم من مطالعتها قراء « البرهان »

فاولا - جعل النظر الاعلى على الاوقاف لادارة الداخلية التي يرأسها فرنساوي بعد ان كانت لنظر الكتابة العامة التي يعلم الخاص والعام انها كانت تحت ادارة مسلم . . . . . . . . . .

وثانيا - توجد بين نظام المجلس الشوري القديم والمجلس الكبير الجديد خطوات شاسعة الى الوراء من حيث التركيب والتنظيم واساليب الانتخاب ومواضيع المفاوضة فالمجلس الكبير سيكون من نواب منتخبين عن الجهات و عن المصالح بعد ان كان اعضاء المجلس الشوري تعينهم الادارة بقطع النظر عن اهليتهم ولياقتهم ومقدرة ثقة السكان فيهم اما من جهة المواضيع التي للمجلس الجديد الحق في طرقها فهي جزء يسير بالنسبة لتعدد المسائل التي كانت تطرح على بساط المفاوضة بالمجلس الشوري المأسوف عليه الذي كان يتفاوض في السياسة الخارجية والمسائل العسكرية والنظامات الدستورية فبعيشك ايتها الحكومة ارجعي لنا مجلسنا القديم واذا افتقرت الى افراد ينوبون عنا فيه فانك تجدين بين ابطال حزبنا الحر الدستوري الوطني التعلبي الثمن بقوم احسن قيام بالمناضلة على حقوقنا او على اغراضك بحسب اهمية المبالغ التي تنجر لهم من جيوب الشعب النبيل او من خزائنك العامرة ولا اخال معالي الاستاذ ينازعني في رشاقة اقتراحي اليس المال قوام الاعمال يا معالي الاستاذ ؟

### نغمة جديدة

قد صدع التعليون آذاننا فيما مضى بالتنويه بشان الشعب النبيل والامة الراقية وملئوا الارض صراخا عندما كتب رفيقنا صفي الدين احمد ان سواد الامة لا يدرك للمسائل السياسية معنى وها هم اليوم قلبوا ظهر المجن و صار لسان حزبهم « المبشر » يصرح بانه لا مصلحة تاتي من العوام والبسطاء الخالية ادمغتهم من الفكرة العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بل وفي كل ما يسمى فكرة ( راجع عدد ٥ من المبشر ) .

كيف يسمح لك ضميرك ان تسطر تلك العبارات يا معالي الاستاذ وانت الذي ادخلت العوام لميدان السياسة عند مساعدة المفكرين من المتجردين عن المطامع والاغراض .

اليس غالب افراد حزبك من العوام الاغبياء كصالح الفوال والشك واضرابهما الم تجد انت دعوتك بالآفاق واستخلاص الجبايات به غير العوام البله كبوقر داغتك ومن كان على شاكلته .

الم تجد طوع امرك غير العوام لاحداث الغوغاء في مناسبات . . ؟

اليس العوام الذين نفذوا ارادتك عند ما امرتهم بالفرار بنعش الامير السابق المأسوف عليه ؟ فان احتقارك للعامة يعد من باب نكران الجميل يا معالي الاستاذ على انه ليس في ذلك ما يؤذن بالاستغراب فلقد عودتنا بكفر النعمة وطالما اقمت وبكفتنا دليلا تطاولك على مقام الامير المعظم الذي طالما التجأت لباب قضاه قبل ان تجد موردا في غباوة البسطاء من بني جلدتك

### مصيدة تينجه

نقدم خالص الشكر لرصفائنا التعليين الذين اماطوا العموم عما بيننا للبلاد التونسية في مقابل اعطائنا ( مصيدة تينجه )

نعم نشكرهم شكرا جزيلا اذ في اخبارهم بها ذكر اعتراف لنا بتملكنا للايالة ترابا ورقابا

هذا وان الحزب الاصلاحي قرر توزيع جانب من السمك يوم الجمعة من كل اسبوع عن المنخرطين فيه كما قرر منح معالي الاستاذ كمية من رؤوس الاسماك يوميا وبدون عوض اقتداء بالبله من باعة ( فندق الغلة ) الذين يزودون معاليه مجانا ابتغاء مرضاتها واعترافا منهم اياها في ميداني التدجيل وابتزاز الاموال

ب ل

# الاصلاحات التونسية

وجه فريق من المفكرين التونسيين . تلغرافا لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الامة فيما يتعلق بالاصلاحات التونسية واليك نص ذلك التلغراف

بناء عن تقديرنا للفكرة الحرة المقامة عليها النظامات السياسية والاقتصادية التي منحتها فرانسا لتونس و عن اعتبارنا ان اصلاحات سبوسان هي مرحلة اولى في سبيل مشاركة الشعب التونسي في الحياة العمومية فاننا معشر المحامين والاطباء الممضين اسفله نقدم لكم عبارات ممنونيتنا الفائقة و نؤمل ان هاته التجربة الاولى تكون محرضة لحكومة الجمهورية على توسيع نطاق الحقوق والحريات التي للشعب التونسي

الامضاءات :الاساتذة القابلي - العيادي - بوحاجب عكاشه - الجلولي - القندري الافوكاتية : الحكيم دكتور ل الحكيم بوحاجب

# قران ميمون

مساء يوم الاثنين ١٤ اوت الجاري احتفل بعقد قران ابن الفاضل الزكي السيد محمد الفرجاني الدغاجي على كريمة الثقة الفاضل السيد محمد الجوهري . وكذا بعقد قران السيد عبد السلام الغرياني حفيد المرحوم السيد الحاج احمد بن شعبان على كريمة صديقنا الفاضل السيد محمد قدور بحضور خلق كثير من اعيان ووجهاء البلاد فنهني جميعهم بهذين العقدين ونسال الله ان يجعلها مباركين على اسرانهم الكريمة



# من دار الخلافة

قد برزت مطبوعة بالخط المشرقي الجميل مجاوبة من دار الخلافة العظمى رسم بيتين من الشعر في الاعتماد على الله سبحانه نصهما

فما لي على شيء سواك معول
اذا دهمتني المعضلات الشدائد
اغيرك ادعو لي الها وخالقا
وقد اوضح البرهان انك واحد

وتوجد هذه المعلقة بمطبعة النهضة نهج الجزيرة




مدير الجريدة وصاحب امتيازها

الطاهر بن الحاج مبروك